قراءة أولية
لتحديد بعض المفاهيم والعلاقات
بين اقتصاد السوق الحر والاقتصاد الموجه

نبيل مهدي الجنابي*

المقدمة :

لو إن تحرير الاقتصاد القومي يعني إطلاق قوى العرض و الطلب واليات السوق لعنانها لما كانت هناك مشكلة. ولو إن السوق تتحرك بفعل اليد الخفية فحسب لما أثارت الحاجة لتدخل الدولة ، والفعل الإرادي واليد الظاهرة (visible hand) لخطة التنمية.

لقد تنازل الاقتصاديون– منذ وقت طويل– عن افتراض كمال السوق. ولكن البديل –أي تدخل الدولة– لم يكن بدوره يتسم بالكمال ، ولا هو بغير تكلفة.ومع تراجع –ومراجعة –فكر التنمية من ناحية،وصعود الاتجاهات اليمينية في الولايات المتحدة وبريطانيا من ناحية ثانية ، وانحسار النظم الشمولية في بلدان أوربا الشرقية من ناحية ثالثة، بدا وكأن العجلة تدور نحو اقتصاد السوق الحر، ومن ثم التخلص من تدخل الدولة.ولاشك إن هذه الاستخلاصات متسرعة وغير علمية وضارة. وربما يستوجب الأمر إن نعيد قراءة وترتيب بعض المفاهيم والعلاقات في سبيل الإجابة عن التساؤل آلاتي :

- *إلى أي مدى يمكن المزج بين السوق و تدخل الدولة عموما وفي الاقتصاديات النامية في ظل الظروف الدولية الراهنة*

ومن اجل الوصول إلى هدف البحث فقد قسم إلى الفقرات آلاتية :

أولا. قصور السوق والحاجة إلى تدخل الدولة.
ثانيا . نقائص تدخل الدولة والحاجة إلى السوق.
ثالثا. اقتصاد السوق وقطاع الدولة.
رابعا. متطلبات تطوير اقتصاد السوق الموجة في البلدان النامية.

* مدرس الاقتصاد كلية الإدارة والاقتصاد –جامعة القادسية

أولا. قصور السوق والحاجة إلى تدخل الدولة

لا يتوقف إتمام النشاط الاقتصادي في المجتمع فقط على انتقال السلع والخدمات من المنتج إلى غيره من المنتجين والى المستهلك النهائي، وانما تتضمن آليات التبادل كذلك وسائل انتقال المعلومات عن الاحتياجات سواء الحالية أو في المستقبل بين الأطراف المعنية بإنتاج واستخدام هذه الاحتياجات.وثمة عنصر ثالث لايقل أهمية عن سابقيه وهو المتعلق بالحوافز التي تدفع وتشجع أطراف المتعاملين على الاستجابة لما يتلقونه من معلومات واتخاذ قراراتهم المناسبة في ضوئها وهناك اكثر من آلية(Mechanism) لتنظيم عملية التبادل ، ولكن جرى دائما التمييز بين السوق (والأسعار) وبين أشكال لاسوقية (non-Market)وغير سعريه.

والواقع إن كل نظام اقتصادي يعول بدرجات متفاوته على الآليات المختلفة للتبادل،ويتوقف ذلك على بعض الظروف التاريخية إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية .

ولكن يظل واضحا في كل اقتصاد إن ثمة نوعا من آليات التبادل يمثل الأسلوب الرئس لتخصيص الموارد.والى جواره ربما توجد أشكال أخرى تعمل في المجالات التي تتعطل فيها هذه الآلية الرئيسة أو تقل فاعليتها.

ومن ثم يثور السؤال فيما يتعلق بالاختيار بين هذه الآليات عن طرق وكيفية وامكانية–وربما مشروعية– التوليف بينهما والأهمية النسبية لكل منها.

لقد ارتبط قصور السوق عن أداء وظائفها الرئيسة بضرورة تدخل الدولة. وحتى منذ إن أسس (آدم سميث) علم الاقتصاد وعمّد فكر الحرية الاقتصادية التي تقوم على دور اليد الخفية في تخصيص الموارد بنا يحقق التوافق المستمر بين مصلحة الفرد ومصلحة المجموع، فقد اتجهت محاولات التوافق المسمر بين مصلحة الفرد ومصلحة المجموع، فقد اتجهت محاولات الاقتصاديين للتعرف على –دراسة– الحالات التي يظهر فيها قصور أو فشل السوقو(Market Failare)قد ركز آدم سميث نفسه على بعض هذه الحالات،حينما لاحظ أن رجال الأعمال يميلون إلى الاتفاق بالتواطؤ(Collusion) ورحب –من ثم– بالعمل على منع الاحتكار والتواطؤ(1) .ومنذئذ فان الاقتصاديين تتنازعهم مدرستان:

–**الأولى**، هؤلاء الذين يعتقدون إن السوق يمكن إن تعمل بكل كفاءة عندما تترك لحالها ويقتصر دور الدولة على إقامة القانون والنظام الذي يسهل أداء السوق لوظيفتها على نحو ملائم.

-و**الثانية**، أولئك الذين يثقون -من ناحية أخرى – إن الدولة لابد إن تؤدي دورا نشـــــيطا مــن شأنه تحسين أداء الاقتصاد القومي وتعظيم دالة رفاهية المجتمع.

ونعرف إن الثورة الكينزية في الثلاثينات قد دعمت فكرة تدخل الدولة، كعلاج لاوجــه قصور السوق. ومع تطور التحليل الاقتصادي وتعقد المشكلات الاقتصادية في إن واحــد، تعــددت الكتابات الداعية لمثل هذا التدخل وبيان مجالاته ودواعيه.

فعندما تواجه بعض الصناعات أوضاعا تنخفض فيها التكاليف عند زيادة إنتـــاج كل منشأة،قد لاتكون السوق متسعة بما فيه الكفاية لضمان المنافسة الكاملـــة. وهــذه هــــــــــي المشكلة في حالة المرافق العامة بما فيها الكهربــاء والتلفزيونــات والــسكك الحديديــة والميــاه النقية...وعندما يستمر تناقص التكاليف مع زيادة نطاق الخدمة ربما يبرز التناقض، مــــن ناحية عندما يكون هناك عدد كبير من المنشات بما يؤدي إلى المنافسة وتكون التـــكاليف مرتفعة. وإذا سمح -من ناحية ثانية- بالاحتكار فان الشركات الاحتـــــكارية ستتقـــاضـــى أسعار مرتفعة وتقدم حجا اقل من الإنتاج(مما يخفض رفاهية المجتمع) وتتولى الحكومة أدارتها أو تغيير نشاطها. يمكن بطبيعة الحال تنظيم (تقييد) الاحتكارات الطبيعية ربمــــا من خلال إخــضاعها للملكيــة العامة،أما إذا لم تكن الاحتكارات طبيعية فقد يلزم العمل على تجزئتها إلـــى وحــدات اصــغر. إن الغرض الرئيس من وراء ذلك يتمثل في تقليل العـــــوامل اللاسوقية في التبادل وزيادة فــرص قوى المنافسة.

وبالمثل ففي حالات الوفورات (أو الضياعات) الخارجية(Externalities) أي عنــدما يترتب على نشاط إنتاجي معين زيادة- أو نقض – في تكاليف الإنتـــــاج فـــي أنــشطة أخرى ،أو إن يلحق الضرر أو المنفعة بأطراف لم يستهدفها النشاط الأصلـــــي، تــؤدي المنافسة الخاصة إلى حجم من الإنتاج في المجال ذي الوفورات اكبر أو اقل ممــا يجب. وبــصفة عانة تميل السوق إلى تخصيص موارد ضئيلة لانتاج السلع والخدمـــات ذات الآثار الانتشارية الإيجابية كالصحة والتعليم ، ومــوارد اكثــر للمنتـــــجات ذات الوفــورات الخارجية السالبة. وخير مثال على ذلك هو استخدام طرائق إنتاجية مدمـــرة للبيئة أو ضارة بها على الأقل.

وهناك الحالات التي يركز فيها بعضهم على عدم التأكد والانعكاسات التي يتركها على حرية اتخاذ القرارات. وفي كتابات التنمية -على وجه الخصوص- يجري التركيز على إن عدم التأكــد يؤدي – نتيجة لاسباب متعددة- إلى نكوص القطاع الخـــــاص عن الاستثمار ومن ثم انخفاض الحجم الكلي للاستثمارات ، مما يتطلب أقدام الحكومة بنفسها علـــى إقامـــة المــشروعات والصناعات الجديدة.

وفي حالة سوق راس المال تظهر بوضوح مشكلات التخصيص . فمما لاشك فيه إن فرار الاستثمار في هذا النشاط أو ذاك، واختيار فن إنتاجي بعينه، اكثر صعوبة مـــن قرار زيـــادة

الإنتاج من سلعة معينة. فالتراكم الرأسمالي عملية بالغة التعقيد وتعتمد على عدة أمور متشابكة تشمل ظروف الطلب والتكاليف وتوقعات المستقبل والتقدم الفني ...الخ.

ويواجه الاعتماد على السوق عند اتخاذ القرارات ثلاث مشكلات أساسية(2).فمن ناحية فد تعجز السوق عن تزويد المستثمرين بالمعلومات ولكن في حالات كثيرة لاتكون أسعار مستلزمات الإنتاج والعمالة واسعار الفائدة والسلع في المستقبل الذي يتخذ المستثمرون قراراتهم بشأنه غير معروفة. وبسبب عدم التأكد بالمستقبل يظهر الميل لقصور الاستثمارات في ظل اقتصاد السوق مما ينعكس في بطء النمو الاقتصادي ، وتدهور مستويات المعيشة أو عدم تحسنها بصورة ملموسة-ورغم إن هذه المشكلة قد تعاني منها الاقتصاديات المتقدمة فأنها تكون اكثر حدة وخطورة في البلد النامي . ولا يميل المستثمرون في هذه الحالة إلى تخفيض استثماراتهم في كافة المجالات، وانما تتجه الاستثمارات -على قلتها – إلى المشروعات المضمونة وقليلة المخاطر. والمعروف إن قواعد الحيطة والحذر هي سمة البنوك والمؤسسات المالية التي تتولى تمويل الاستثمارات . وفي هذه الحالة يلزم إن تعمل الدولة على ملء الفجوة الاستثمارية عن طريق توفير المعلومات المناسبة عن المناخ الاقتصادي والتطورات الممكنة لزيادة معدل الاستثمار وتوجيهها للمشروعات الهامة مرتفعة المخاطر.

ومن ناحية أخرى فانه في سوق راس المال تكون فوضى السوق (Anarchy of the Market)بالغة الكلفة . إن آلية السوق تشير إلى الفرص الأكثر ربحية عن طريق الأسعار المرتفعة . وإذا لم يكن ثمة عوائق لدخول المستثمرين المشروعات الجديدة فمن الممكن إن تتزاحم المشروعات لمقابلة الطلب ، ولاشك إن بعضها سيصادف النجاح ولكن بعض المشروعات ستخسر وحينما تكون الاستثمارات التي استخدمتها هذه المشروعات كبيرة فسيتحمل الاقتصاد ككل ثمنا باهضا نتيجة لسوء تقدير المستثمرين ويكون لزما على الدولة- من ثم – إن تتولى عملية التنسيق بين قرارات الاستثمار في الأنشطة المختلفة وبالنسبة لبعض المنتجات الرئيسية. فضلا عن ذلك من المعروف إن القرارات الاستثمارية تتعدى بكثير مصلحة أولئك الذين يتخذونها استنادا إلى معايير الربحية التجارية . إن قرارات الاستثمارية الحالية تحدد هيكل الإنتاج في المستقبل ،وأنماطه وأنواع السلع المنتجة والمهارات المطلوبة ومناطق تمركز الصناعات. وتشمل هذه القرارات عملية الاندثار والاستبدال والإحلال للمصانع والآلات والمعدات وخطوط الإنتاج...الخ ، وتتجاهل قرارات المستثمرين الأفراد في ظل مؤشرات السوق ،و الآثار المحتملة على الاقتصاد ككل أو بعض الفئات أو الأقاليم.

إن نجاح آلية السوق في القيام بوظيفة تخصيص الموارد بالكفاءة الواجبة يتطلب المرونة الكافية في الاستجابة لمؤشرات الأسعار. وقد يتطلب الآمر إن تكون المتغيرات في الأسعار شديدة حتى تحفز المنتجين لتعديل الكميات المنتجة . وعندما يحث ذلك ترتفع الأسعار عن المتوسط في الآجل الطويل ، ثم تبداء بعد زيادة الإنتاج في الانخفاض التدريجي

مرة أخرى. وتتمخض هذه التقلبات السعرية عن زيادة عدم التـــــــــــأكد واهدار الموارد. والواقع إن تقلبات الأسعار على ه ا النحو تدحض الزعم بان مؤشرات الأسعار توفر آلية غير مكلفة لانتقال المعلومات. فكلما طالت فترات سيادة أسعار غير صـــــحيحة سواء مرتفعة للغايـــة أو منخفضة للغاية، كلما زاد سوء تخصيص الموارد نظرا للحــــــاجة إلى تصوييات حادة فـــي أحجام الإنتاج مما يقتضي تغيرات كبيرة في الطاقات الإنتاجيـــــة ، وأساليب الإنتاج ...الخ.

ومؤدى ذلك انه بينما يمكن اعتبار السوق آلية جيـده للاسـتجابة للتغيـرات المحـدودة والهامشية في الطلب والتقنية فأنها لا تتسم بنفس الصفة عندما يتطلب الأمـر تغيـرات هيكليـة أو ضخمة. ومن ثم يكون على الدولة إن تتدخل في السوق لمواجهة تقلبات الأسعار وتأثيراتهـا علـى الدخل ، وللتشجيع المباشر للإنتاج في القطاعات التي يتسم فيها العرض بالمرونة المحدودة لتغيرات الطلب(3).

في ضوء هذه العوامل جميعا يمكن القول بأنه منذ الخمسينات كان الاقتصاديون قد اعتـادوا النظر إلى السوق باعتبارها وضعا مثاليا إذا توفرت لها عدة شروط تضمن قيام المنافسة الكاملـة ، مثل غياب الوفورات الخارجية وزيادة الغلة مع الحجم ، وغياب الآثار الدنياميكية ، وامكانية التغلب على عدم التأكد...الخ. أما في حالة وجود أي من مظـــــاهر قصور السوق(*)، يعد تـدخل الدولة ضروريا، وقد استخدم هذا المنطق نفسة ليس فقط في الدفاع عن ضـرورة تـدخل الدولـة لتصحيح أخطاء السوق وانما لإلغاء الملكية الخاصة أو قيام الدولة بالنشاط الاقتصادي مباشرة عـن طريق إنشاء المشروعات العامة. ولسنا هنا في موضع بيان أفضلية الملكية العامة علـى الملكيـة الخاصة لوسائل الإنتاج، وخاصة من زاوية عدم العدالة في توزيع الفائض(الربح) المتحقق من وراء استخدام راس المـــــال. ولكن محط اعتبارنا هو إمكانية أداء السوق لوظيفتها كآلية تبـادل لتخصـــــيص الموارد، وتأثير عوامل فشل السوق على هذا الدور. إذ يعتقد كثيرون انه حتى في ظل عدم قصور السوق ليس ثمة اختلاف بين قيام القطاع العام بالإنتاج مباشرة وبـين القطـاع الـــخاص . . وكم يحسم (تتبرجن) الأمر مؤكدا إن نمط ملكية وسائل الإنتاج اقـل أهميـة مـن نـــــوعية الإدارة فيما يتعلق بكفاءة المنشاة . فاعتبارات الكـــــــفاءة لا يلـزم إن تـــــحول دون إقامة المشروعات العامة في سبيل حفز التنمية في المجتمع(4).

ثانيا . نقائص تدخل الدولة و الحاجة إلى السوق

الاعتبارات السابقة جميعا ليست سوى أمثلة على مدى وهن افتراض نقاء السوق كآلية لتخصيص الموارد.وهذه النظرة لا تتفق مع أنصار اليمين الذين لا يرون أية نقيصة في أداء آليـة السوق . وهي- على أية حال – وراء الاقتناع بضرورة تدخل الدولة. وربما يكون من الملائم إن بشير من ناحية أخرى إلى العوامل التي ترجح إمكانية التعويل على علاقات الـسوق بـأكثر ممـا يتصوره بعض الاشتراكيين التقليديين. ولا تشتمل هذه الاعتبارات على عناصر الوظائف الأساسية

للسوق التي لايمكن الاستغناء عنـــــــــــــها فحسب ، وانما تكمن أيضا في مظاهر فشل التدخل الحكومي..وفي تناول هذه الاعتبارات بالتحليل فان الكتابات المتعددة لاتضم فقط جوانـــب نظريـــة ولكن أيضا الخبرات المكتســـبة من الممارسات التطبيقية.

إن أهمية السوق تبقى – رغم مظاهر القصور المختلفة– كامنة في إنها توفر نظامـــا كفوءا للتبادل وانتقال المعلومات ، ونظاما طبيعيا للحوافز والاستجابة، وتضمـــــن – على الرغم من كل شيئ – الاستفادة من النتائج الإيجابية للتنافسية . فالسوق هي الوسيلة الطبيعيـــة لتحديـــد الحـــوافز الجزاءات التي يتوقعها المتعاملون ، من جراء قيامهم بالتصرفات المختلفة دون الحاجة إلى توجيـــه مركزي من أي جهاز حكومي(5).

والمعروف بطبيعة الحال إن نظام الحوافز – في السوق– يعكس النـــــــــــــدرة النسبية للموارد ويحدد من خلال الأسعار كلا من التكلفة والربح وعلى أســـاس ســـيادة المنـــــافـــسة، وبافتراض إن الاسعارتعكس مدى شحه السلع والعوامل أو وفرتها فمن غير المعتـــــاد إن ينشا أي تعارض بين استجابة الأفراد لمؤشرات السوق وسعيهم إلى تحقيق مصالـــــــحهم الخاصة وبين الأهداف العامة للمجتمع.

وهناك إلى جانب حجة فشل السوق ، الحجـــــة الإضافية الخاصة بظـــــــروف البلدان النامية التي نعدم فيها أو تقل فعالية نظام الحوافز و استجابة المنتجين لمؤثرات الســـــوق. فقد لا يتصرف المنتـــــــــجون في الاقتصاد النـــــامي وفق قواعد السوق ، ولا يـــستـــــجيبون للتوقعات المواتية للأسعار والدخل والاستفادة من فرص السوق بزيادة الإنتاج مثـــــــــــلا. والواقع إن ثمة دلائل من تجارب البلدان النامية على عدم دقة أو عمـــــومية هـــذا التـــصور . فمعظم صغار المزارعين– مثلا– يظهرون درجة عالية من المرونة لتغيرات الأسعار. وفي كثيـــر من الأحيان يمكن تفسير انخفاض الإنتاج الزراعي بسبب سياسة الأســـــــــعار المنخفـــضة للسلع الزراعية. وبلاشك فان ردود فعل واستجابة المنتجين للأسعار غيـــــــــر المعبرة عـــن الندرة تمثل مشكلة للاقتصاد الموجة اكثر مما تمثله عدم استجابة المنتـــــجين لمؤشرات الأسعار في اقتصاد لا يتجاهل قوى السوق(6).

ومن ناحية أخرى تتسم السوق بالكفاءة والسرعة في استخدام وانتقـــال المعلومـــــــــات الضرورية والملائمة لمتطلبات أطراف المتعاملين عند اتخاذ قراراتهم المختلفة. إذ يتلقـــى منتجـــو السلعة كل المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار موجزة – كما هو معروف – فـــــــــي مؤشر واحد هو السعر. لقد اعتدنا إن نردد ذلك باعتباره من مبادئ علم الاقتصاد. ولكن دلالته في الواقع العلمي هامة ولا يجوز تجاهلها . إن تغيرات الأسعار تعكس التغيرات في الإنتاج أو الطلب، دون إن يكون للأفراد في حاجة إلى تبادل المعلومات عن الكميات. وهذه معضلة أخرى في ظل الاقتصاد الموجه. وبدلا من الحاجة إلى نظام معقد لانتقال المعلومات بين آلاف المنتجين وملايين المستهلكين لـــسلعة ما، فان مؤشر وحيد يمكن إن يقدم المعلومات الكافية ، وهو سعر هذه السلعة. إن أداء هذا الـــدور يتطلب – في ظـــــــــل الاقتصاد المخطط – تبادل عشرات البيانات والقرارات. وطالمـــا إن

هذا التبادل والانتقال للمعلومات له تكلفة، فالمتوقع إن تنطوي الخطة على عبء باهظ. ومن هنا فان استخدام وسائل لامركزية، وتفويض القرارات للمستويات الأقرب إلى مصدر المعلومات وتوفير مناخ الانتقال السهل لهذه المعلومات – أي السوق – يتسم بالكفاءة من حيث انه يضمن تخفيض إنجاز عملية التبادل. فضلا عن ذلك فان أحد سمات السوق – عندما تعمل على نحو سليم ، تتمثل في تدعيم المنافسة، إذ إن هناك علاقة وحيدة بين قوى السوق،والأسعار ووجود عدد كبير من المنتجين والموزعين. ولا يترتب على ضمان درجة المنافسة التخلص من احتمالات زيادة الأسعار في ظل الأوضاع الاحتكارية، ولكن تشجيع تخفيض التكلفة من خلال زيادة الإنتاجية والكفاءة الفنية. وفي ظل غياب السوق فمن المحتمل إن يميل كل من أنصار القطاع العام أو رجال الأعمال في القطاع الخاص إلى تشجيع المشروعات الكبيرة ، وطلب الحماية ولتشجيع من الحكومة، ومن ثم ظهور اتجاهات احتكارية لدى كل من النوعين من المشروعات . إن السوق كفيلة بتوليد ضغوط مستمرة لاعادة التنظيم ، والتوسع أو تقليص الأعمال أو حتى الخروج من النشاط حسب القدرة على الإنتاج بكفاءة أولا ومثل كل شيء ، أو مواجهة الإفلاس.

لقد اصبح من الشائع إن يبدو أنصار التنمية من المدافعين عن تدخل الدولة وكأنها منهم يستبعدون السوق تماما، استنادا إلى قصورها وإنكارا – في نفس الوقت– لأهميتها ، كما قد يؤاخذون على افتراض ضمني بان فشل السوق ، إذ يقتضي تدخل الجولة، لايقابله احتمال فشل الحكومة. أو الافتراض بأنه – على الأقل – بينما قد يترتب على حالات فشل السوق ، تكلفة اقتصادية يتحملها المجتمع ، فان تدخل الدولة لا ينطوي على أية تكلفة اجتماعية(7).

لقد اهتم بعض فروع البحث بتحديد عوامل ومظاهر فشل الدولة أو أشكال التبادل اللاسوقية . وتزايد الإقناع بأنه من الزيف الافتراض بأنه يمكن استبدال سوق قاصرة بحكومة (آليات حكومية) ناجحة والمقارنة بالتالي بين نظام واقعي وان كان غير مثالي أخر مثالي ولكنه غير واقعي (8). وتركزت الانتقادات في نفس الزوايا التي تحقق فيها السوق مزاياها، بينما يفشل التدخل الحكومي.

فمن ناجية نجد ما يعرف بالنظرية الاقتصادية للبيروقراطية والتي حاولت تفسير قصور التنظيمات اللاسوقية بدراسة السلوك البيروقراطي. فالموظفون الحكوميون أشخاص لاتحركهم فقط المصلحة العامة دون مصالحهم الشخصية ، وانما يعلمون في الأغلب الأعم على تحقيق المزايا من الوظيفة العامة ، الدخل ،النفوذ، الوجاهة . والاهم هو انهم لا يخضعون لقيود الميزانية الصارمة والمراجعة الدقيقة لنتائج الأعمال ، كما في حالة المنشات التي تخضع لقوانين السوق ، مما ينعكس في بطء وربما جمود عملية تصحيح المعلومات والقرارات.

وتثير دراسات اقتصاديات ((التقييد)) ملاحظات مماثلة حول سلوك الأجهزة الحكومية المسؤولة عن توجيه النشاط الاقتصادي ، حيث قد يتحول القائمون على تنفيذ السياسة

العامة في أحد الأنشطة التجارية أو الصناعية ، من رعاية المصلحة العامة إلى خدمة المصلحة الخاصة لاصحاب هذا النشاط (العام أو الخاص).

وفي الوقت نفسه الذي أثيرت فيه الشكوك حول ((نظرية القيود)) ظهرت أيضا فكرة تأثير كل من المصالح الخاصة والعامة على عملية اتخاذ القرارات ، ودور جماعات الضغط في ظل ما يعرف بقصور((العمل الجموعي)) (Collective Action) حيث تتجه الأقلية إلى تنظيم نفسها وزيادة الضغط لتوجيه وتطوير السياسة العامة في ظل نكوص أفراد الغالبية عن التعبير عن مصالحهم بصورة مماثلة.

وطالما إن اتخاذ القرارات يتأثر بمصالح جماعات الضغط فمن غير الواقعي أن نفترض إن السياسات المتعلقة بالتقنين والضرائب والدعم والحماية والاستثمار...الخ. وتتم في إطار تكنوقراطي بحت لا يحُيد الأهداف العامة.

وتضيف اقتصاديات التربح(Rent-Seeking economics)جوانب (9) أخرى لأشكال الاستفادة من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتحقيق منافع خاصة وبالذات في البلدان النامية . وابرز أشكال التربح يظهر في حالة توزيع تراخيص حصص الاستيراد من السلع الوسيطة والمواد الأولية. وللحصول على نصيب اكبر في هذه الحصص (وتحقيق الأرباح عن المتاجرة فيها)تعمد المشروعات إلى زيادة استثماراتها في الخطة لزيادة الطاقة الإنتاجية-ربما رغم وجود طاقة فائضة- وهو ما يعد نموذجا صارخا لضياع الموارد.

ويرتبط بذلك كله ما يطلق عليه بعضهم ظاهرة السقوط في اسر البيروقراطية (Bureaucratic Capure)ففي ضوء(10) تنامي المصالح الذاتية للمسئولين عن إدارة النشاط الاقتصادي ، بل والتنسيق مع المسئولين عن المنشات العامة أو الخاصة) لتحقيق مكاسب خاصة من خلال أشكال التدخل في عملية اتخاذ القرارات ، يتحول الموظفون الحكوميون إلى مصدر معارضة قوية لتطوير أساليب تدخل الدولة ، واتباع أدوات غير مباشرة (غير إدارية) لهذا التدخل ، واستخدام آلية السوق أكرمن الأشكال اللاسوقية. بل ربما يميل البيروقراط إلى طلب المزيج من السلطات والمركزية عندما تحتدم المشكلات الاعتيادية وتتفاقم الاختلالات، وليس العكس.

إن أحد الدواعي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وخاصة في البلدان النامية يستند باستمرار إلى حجة غياب أو نقص فئة المنظمين ، أي رجال الأعمال القادرين على استكشاف فرص الاستثمار واستقراء مؤشرات السوق والاستجابة لها بإيجابية وتحمل المخاطرة، وتنمية المخترعات...الخ. وعندما يوجد بعض هؤلاء في الاقتصاد النامي فانهم يميلون إلى الاستثمار في المجالات ذات الربحية السريعة. والمخاطر الضئيلة، وهي استثمارات هامشية في مشروعات صغيرة الحجم. فالرأسماليون غير موجودين والمشكلة في حقيقة الأمر لاتكمن في مدى صحة هذا الزعم وهو صحيح إلى حد كبير في ضوء التطورات

على اكبر نفع ممكن من الموارد المتاحة . وعند التطبيق على الاقتصاد ككل فهناك شرطان ضروريان لتحقيق الكفاءة الاقتصادية:

الشرط الأول، أن يحقق النشاط الاقتصادي الذي تتم ممارسته قدرا من المنافع اكبر من التكاليف بالنسبة لأفراد المجتمع . وان الفشل في القيام بمثل هذه الأنشطة يعني فقد المكاسب المتوقعة منها.

الشرط الثاني ، لن يتم القيام بالنشاط الاقتصادي ، إذا كانت التكاليف المترتبة عليه تفوق المنافع المتحققة منه بالنسبة لأفراد المجتمع.

وعندما ينقص أي من الشرطين تكون النتيجة عدم الكفاءة الاقتصادية(13) . وهناك أربعة عوامل لابد من توافرها لنطلق قوى السوق أو كما يردد البعض (اليد الخفية) وان يعمل النظام السعري على تحقيق مستويات الكفاءة المثلى وهي:

المنافسة، وتعتبر المنافسة ذات أهمية خاصة لعمل جهاز الأسعار على نحو سليم ، فالمنافسة هي تدفع بأسعار السلع الاستهلاكية إلى الانخفاض إلى مستوى تكاليفها . ويردد البعض

التاريخية وعلاقات البلدان النامية بالاقتصاد العالمي ، وانما المشكلة تتمثل في الافتراض بان عـــدم وجود رأسمالية منتجة يمكن تعويضه من خـــــــلال موظفين حكوميين أكفاء.

ومنذ أواخر السبعينات أدت محاولات التوليفة بين مدرستين متعارضتين في فـــــــــكر السياسة الاقتصادية (الحماس **لاقتصاديات الرفاهية** و شكوك **مدرسة الاختيار العـــام**)إلى ظهور عدة أعمال تدعو إلى التركيز على ضرورة المقارنة بين التكاليف والمزايا النسبية للتنظيمات المختلفة ، السوقية وغير السوقية. وفيما بين اقتصاديات المشروع العام (التي تفترض الهيمنة الحكومية على هذه المشروعات) والنظرية الاقتصادية للبيروقراطـــــــــية (التي لا تثق في منافع تدخل الدولة) مما أدى إلـــــــــى تنامي اقتناع الكثيرين زاوية كفاءة التخصيص عند(باريتو) يلزم مقابلـــة نظرية قصور أو فشل السوق بفكرة قصور تـــــدخل الدولة أو فشل الأشـــكال غيـــر الـــسوقية لتخصيص الموارد، وانه يمكن للسياسة الاقتصادية أن تتحرك بالاقتصاد القومي على منحنى دالـــة المجتمع بمبادلة سلعة بأخرى (الوفورات الخارجية مقابل التدخل الحكومي أو زيادة العمالة مقابـــل زيادة الأجر الحقيقي(11).

وفي مواجهة حالات قصور السوق هناك-أذن- مظاهر قصور الحكومة. والمنـــــــهج الأكثر عقلانية يتطلب تقدير مدى قصور السوق وتكلفته بالمقارنة بتكلفة فشل الحكـــومة . وحينما يكـــون قصور السوق حادا بما يقتضي تخل الحكومة يبقى السؤال حول إمكانية أن يكون ذلك التدخل فعالا دون أن تتزايد عوامل الأسر البيروقراطي والتربح وارتفـــــــــاع التكلفة..، وان يحقق أقصى عائد من خلال تصحيح اختلالات السوق والتغلب على اوجه قصورها.

وثمـــة قائـــدة فـــي بعـــض هـــذه الآراء لـــسياسة الإصـــلاح وتطـــوير آليـــات الاقتـــــــــــــــــــــصاد الموجه(التخطيط) . فالبحث ن نظام يوالف بين التخطيط وبين عناصر الســـــــوق قد يتبع أحد تصورين:

الأول، يرى أن التنسيق المركزي للنشاط الاقتصادي ضروري ولكنه يتطلـــب الـتـــــــــطعيم ببعض عناصر آلية السوق، بينما **التصور الثاني** ، يقتنع أن الســـــــوق هي الآلية الصحيحة وانه يلزم التعويل عليها بقدر المستطاع حتى في ظل الاقتصـــــــــــــاد الاشتراكي(12). أي الكثير من السوق كلما كان ذلك ممكنا وقدر من التوجيه كلما كـــــان ذلك ضروريا. وحتـــى لا يعـــود الجدل حول مدى صحة أي من الرأيين إلــــــى إثارة اعتبارات ذات طبيعة عقائدية (أيدلوجيـــة) يقدم البعض معيارا علميا (براجمانيا) يتمثل في تقدير تـــــــــــــكلفة المبادلات ، والاختيار بين السوق وبين التنظيمات اللاسوقية اعتمادا على عناصر القوة والضعف في كل منهما.

ثالثا . <u>اقتصاد السوق وقطاع الدولة</u>

عند الحديث عن الكفاءة ، فنحن بحاجة إلى معايير يمكننا بها الحكم على السوق وقطاع الدولة ، لان الأفراد هم متخذو القرارات، هم في النهاية الذين يتحملون التكاليف، ويستخدم مقياس الكفاءة الاقتصادية (Economic Efficiency) لهذا الغرض، وهـــي تعني ببـــساطة الحـــصول

لاقتصاد السوق، فإذا استطاع قطاع الدولة تحسين اوجه القصـــور ، وتحسين مـستوى كفاءة الأسواق ، فان السياسة العامة للدولة بالقطع ستحقق نتائج إيجابية ، ويمكن لقطـــاع الدولـــة تخفيض الفاقد وعدم الكفاءة الناشئ عن عدم وجود الأســواق التنافـسية والتــأثيرات الخارجيـــة، والســـلع العامة ، وعدم الاستقرار الاقتصادي ، أي تلافي اوجــه القــصور فـــي الـــسوق بسياسات منع الاحتكار التي توضع لدعم المنافسة ووضع نظـــام قـــانوني ، واقامـــة مـشروعات تـــرابط بطبيعة السلعة العامة ، كذلك فان الآثـــار الخارجيـــة تتعلـــق بالنـــشاط العـــام فـــي مجالات السيطرة على التلوث ، والتعليم ، والبحث العلمي...الـــخ. ويمكننـــا التأكيد أخيرا بان الرغبة في توزيع الدخل بصورة افضل يمكن أن نحققها عن طريق قطاع الدولة أو السوق الحرة تبعا لكفاءة أي منها (14) .

والواقع أن قضية الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية وتوزيعها لا تتوقف علـــى شـــكل الملكية(عام ، خاص) – بشكل مباشر– وانما على المناخ الاقتصادي الذي يعمل فيه كلا القطـــاعين وعلى أسلوب أدائهما والمشاكل التي تواجههما . البلدان النامية تتبنى نظام الاقتـــصاد المخـــتلط ، والمحك هنا ليس هو أي قدر من الخليط يكون : عام ، خـــاص ، مشترك ؟ وانما هي قضية كفاءة في الأداء في المقام الأول ، وأي القطاعات جديرة بان يستمر ، والكفـــاءة لاتنعـــدم أو تتدنى بالضرورة في حالة المشـــروع العام، بينما ترتفع بالضرورة في حالة المشروع الخاص ، والواقع العملي في بلدان العـــالم الثالث يزخر بأمثلة لمشروعات عامة ناجحـــة وأخرى فاشلة ، مثلما يزخر بأمثلة لمشـــروعات خاصة رابحة وأخرى خاسرة. وليس صحيحا ما يردده البـــعض من أن القضية تتعلق بشكل الملكية لوسائل الإنتاج ، وبالتالي شـــكل تملك المنتج ، الأمر الذي له ابلغ الأثر علـــى أسلوب توزيع وتداول واستهلاك هذا المنتج، وان الاتجاه نـــحو الخصخصة(15) بمعنى استعادة حقوق الملكية ، حيث يشكل تحويل الملكية جزئيا أو كليا من الأيدي العـــامة إلى الأيدي الخاصة حلا لجميع المشاكل الاقتصادية .

رابعا . **متطلبات تطوير اقتصاد السوق الموجه في البلدان النامية**

في مواجهة المشكلات والمتاعب الاقتصادية تثور الحاجة أما إلى إستراتيجية اقتصادية جديدة، أو آليات اقتصادية مختلفة أو يوليفة منها اعتمادا علـــى مكمن أسباب المـــشكلات . لكن البحث عن أي من الاستراتيجية أو الآليات الأكثـــر ملاءمة لن يحقق مبتغاه بمقولات فاسدة ، أو مغلوطة من قبـــل ، أن الـــســـوق قـــرين الرأسـمالية أو التخطـــيط رديـــف الاشتراكية(**) وليس هذا أيضا هو مجرد الوصول إلى استخلاصات براجمانيـــة أو تلفيقيـــة. أن الهدف الرئس لمحاولات الإصلاح الاقتصادي – الحقيقي– يجـــب أن يتجه نحو تحـــسين كفـــاءة النظام ، وقد يبدو أن القيد الأساس على زيادة الكـــفاءة يتمثل فـــي التـــضحية

بالمكاسب الاجتماعية . ولكن المفروض – بداهة – أن تحسين مستوى المعيشة للغالبية يتطلب في الأساس زيادة الكفاءة بغير طريق اقتصاد السوق ؟ .

أن بعضهم يشيرون إلى اقتصاد السوق فقط عندما تتحدد أسعار السلع وعناصر الإنتاج في أسواق كاملة – بدرجة أو أخرى – وكنتيجة لتفاعل العرض والطلب. بعبارة أخرى فان آلية أسعار السوق وما يصحبها من اتخاذ القرارات من جانب وحدات اقتصادية مستقلة هي العناصر المكونة لاقتصاد السوق .

إن تحقيق التنمية في البلدان النامية يتطلب زيادة كفاءة إدارة الاقتصاد القومي ، عن طريق تطوير السوق وتدعيم الآليات غير السوقية – التخطيط – في أن واحد. وسوف نوجز خمسة متطلبات نعتقد باهميتهاا ، لتطوير اقتصاد سوقي موجه :

1 . تطوير نظام واضح ومستقر للأسعار. ولا يكفي أن نقول أنها أسعار السوق التي لا نعرفها ، قد ينتهي الأمر إلى تطوير أساليب معقدة للنمذجة للاسترشاد بنتائجها ، أو يكتفي بالإصلاح المتدرج للأسعار الحالية ولكن في ظل تصور متوازن للاقتصاد القومي والندرة النسبية لموارده.

2 . توفير الاستقلال الذاتي للوحدات الاقتصادية المختلفة، وإنهاء التمييز بين وحدات القطاعين العام والخاص، عدم التفرقة بين أشكالها المختلفة حسب طبيعة الملكية (وهي ما يعني تجزئة السوق) ، قطاع عام ،و مختلط و خاص ، مساهم ...الخ.

3 . إصلاح وحدات القطاع العام والتي ستحصل على استقلالها الذاتي، واعطائها الحرية في اتخاذ قراراتها استنادا إلى مؤشرات السوق ، وتحملها نتائج أعمالها ، وحسم مسالة حقوق الملكية بالنسبة للقطاع العام ، وانعكاساتها على عملية اتخاذ قرارات الاستثمار والإنتاج والتخلص من الأصول أو زيادتها ... وهكذا.

4 . لابديل لتدعيم السوق عن إطلاق قوى السوق ، التي تستهدف بالأساس تخفيض التكلفة . واعادة النظر جديا ليس فقط في الأوضاع الاحتكارية للقطاع العام ، ولكن أيضا في طلب القطاع الخاص للحماية والحصول بدوره على أوضاع احتكارية.

5 . إن أسواق السلع تحتاج إلى تدعيمها من خلال الأسواق النقدية والمالية حتى تلعب أسعار الفائدة دورها ليس فقط في تحفيز الادخار المحلي، ولكن أيضا في ترشيد الاستثمار (العان والخاص) وحتى يتم ضبط العلاقة بين الموازنة العامة وميزان الادخار- الاستثمار.

واخيرا فهناك سؤال ملح هو : هل أن هذه التغيرات تنطـــوي علـــى تغيـــر فـــي النظـــام الاقتصادي ، أم تتطلب – مع غيرها – تغيرات في السياسة الاقتصادية ؟

تتوقف الإجابة – في النهاية – على الإطار المؤسسي والسياسي الذي يـــــــــتم فيـــه العثور على إجابات مناسبة.

الهوامـــــــــش

(1) Krueger, A., Economists changing perceptions of government ,Weltwirts chaftliches Archiv, 1990, no.3, p.410.

(2) Estrin and Grand, Market socialism , Charenson press,oxford, 1989,p. 109

(3) Fasbender and Holthas, The social market economy: An export for the third world ? ,intereconomics, Hamburg, 1990, vol. 25 ,no.6, p. 295 .

(*) ...لم نتناول تأثير السوق على توزيع الدخل ، وهو ما يشهد أحد أهم النتـــائج الـــسلبية لقـــوى السوق.

(4) Tinbergen, j., Development cooperation as alearning pprocess, in meier and seers(ed) , pioneersin development , N. Y. , 1984 .

(5) جمال الدين محمد سعيد ، ومنيس اسعد عبد الملك، اقتصاديات المالية العامة، القاهرة: مطبعـــة لجنة البيان العربي، 1961، الفصل الرابع ، ((دور الدولة في نظم الاقتصاد الموجه))، ص ص . 19-12

(6) أحمد عبده محمود ، مبادئ المالية : دراسة في الاقتصاد العـــام ، القـــاهرة، دار المعـــارف ، 1971، ص ص .10-16.

(7) فائز إبراهيم الحبيب ، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول الناميـــة ، كليـــة العلـــوم الإدارية ، جامعة الملك سعود، قسم الاقتصاد.

(8) Grosford, I., Reform economics and western economic theory: unexpioited opportunities, economics of planning, Kluwor Academic puls, Netherlands, 1990, no. 23

(9) See Bhag Wati , Foreign trade regimes and economic development , n.y, 1975.

(10) Krueger, op.cit, p.427 (11) Brosfeld, op.cit , p.5

(12) راجع في هذا المجال بحث: إبراهيم العيسوي ، نظرة تنموية لمسالة بيع القطاع العام ، المؤتمر الثالث عشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، تشرين الثـــاني 1988، ص ص . 15-16.

(13) أ . هانسون ، المشروع العام والتنمية الاقتصادية، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، 1960 .

(14) جيمس جوارتني ، ريتشارد ستروب ، الاقتصاد الجزئي ، الاختيار العـــام والخـــاص ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1987.

(15) محمود عبد الفضيل ، القطاع الخاص و السياسة العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم الـــسياسية ، القاهرة ، 1989.

(**) ...تم منذ 1920 تجاوز الفكرة الماركسية الغامضة عن أن المجتمع الاشتراكي لن يحتـــاج – في ظل الوفرة إلى السلع أو القيمة، أو النقود ، والأسعار والأجور ، ولم تكن مقولة (يوروفكسكي) أحد الاقتصاديين السوفيت في 1920 هي النهائية حينما تساءل : هل يمكن أن نتـــصور اقتـــصادا حديها ، ضخم الموارد والسكان ، ولديه منشات صناعية كبيرة يتولى عمليـــة الإنتـــاج والتوزيـــع والاستهلاك بغير علاقات القيمة والنقود في ظل السوق ، راجع:

- Nove, A., Socialism economics and development, Allen unwin , London , 1986 ,p. 56 .